نشرة صندوق النقد الدولي

مقابلة مع السيدة لاغارد

السيدة لاغارد: حان الوقت لكي تصبح الأزمة وراء ظهورنا

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢١ سبتمبر ٢٠١٢

عن السياسات الكفيلة بإنهاء الأزمة العالمية قالت السيدة لاغارد: من الواضح أن العمل التعاوني المكثف مطلوب بين كافة الأطراف المعنية (الصورة: صندوق النقد الدولي).

- العمل التعاوني المكثف وتنفيذ القرارات المتفق عليها مطلبان ضروريان لتجاوز مرحلة الأزمة في منطقة اليورو
- تثبيت التوقعات سيكون عاملا أساسيا في أوروبا والولايات المتحدة واليابان
- ستركز الاجتماعات السنوية في طوكيو على ما إذا كان يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحقيق النمو الشامل والقابل للاستمرار

قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في مقابلة مسجلة بالفيديو إن تجاوز مرحلة الأزمة في منطقة اليورو واستعادة الثقة في التعافي العالمي يتطلبان من صناع السياسات تنفيذ القرارات المتفق عليها والتي من شأنها المساعدة على تثبيت توقعات المدى المتوسط بشأن السياسة الاقتصادية.

وقالت السيدة لاغارد في مقابلة أجريت معها قبل إلقاء كلمة في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي في واشنطن العاصمة في ٢٤ سبتمبر الجاري حيث يُنتظر أن تستعرض جدول أعمال الاجتماعات السنوية المقبلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي: "المسألة تتعلق بالسعي الجاد لتجاوز مرحلة الأزمة في منطقة اليورو، والتأكيد على وضع خطة متوسطة الأجل لبلدان مثل الولايات المتحدة واليابان، والتأكد من معالجة بعض المشكلات التي تسببت بالفعل في وقوع الأزمة منذ خمس سنوات معالجة كاملة، وليست جزئية. وأعني هنا بالتحديد القطاع المالي."

وسوف يجتمع في طوكيو في أوائل شهر أكتوبر المقبل قرابة خمسة عشر ألفا من صناع السياسات وقادة مجتمع الأعمال والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني والصحفيين للتباحث في آفاق الاقتصاد العالمي وكيفية معالجة مجموعة من القضايا المختلفة من أزمة منطقة اليورو إلى ارتفاع البطالة، وتزايد أسعار الغذاء، وتحسين تنظيم القطاع المالي.

استمرار أجواء عدم اليقين

ويتزامن انعقاد هذه الاجتماعات مع استمرار أجواء عدم اليقين المحيطة بالاقتصاد العالمي وعقب الإجراءات الإضافية التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك اليابان المركزي في شهر سبتمبر لاستعادة الثقة في الاقتصاد وتنشيط النمو وإنشاء فرص العمل.

وخلال المقابلة تناقش السيدة لاغارد التحديات الراهنة التي لا تقتصر على أوروبا وحدها وإنما تواجه الولايات المتحدة والأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل أيضا. كذلك تقدم آخر المستجدات المتعلقة بجهود الصندوق في تنفيذ أحد الإصلاحات المهمة لنظام الحوكمة، وهو الذي يعطي دورا أكبر في صنع القرار لاقتصادات الأسواق الصاعدة سريعة النمو في آسيا ومختلف أنحاء العالم.

وسوف تبدأ الاجتماعات بالتحديث المعتاد من الصندوق لبيانات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" في ٩ أكتوبر ويعقب ذلك أكثر من ٣٠٠ فعالية أخرى، منها جلسات الإحاطة للصحافة، والندوات، والاجتماعات الثنائية مع البلدان الأعضاء. وسوف تعقد لجنة الصندوق المعنية بتسيير السياسات اجتماعها في ١٣ أكتوبر، حيث يتوقع أن تناقش ما إذا كان ينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والقابل للاستمرار.

نشرة الصندوق الإلكترونية: ***مضى أكثر من خمس سنوات على اندلاع الأزمة في سوق الرهن العقاري الأمريكية ولم يتمكن الاقتصاد العالمي من استعادة عافيته حتى الآن. والواقع أن الكثيرين قد حذروا من حدث آخر على غرار انهيار بنك ليمان برازرز ما لم تعالج مشكلات منطقة اليورو وغيرها من بلدان العالم بشكل حاسم. فما هو المطلوب لكي يتحول مسار الأمور بالفعل؟***

لاغارد: من الواضح أن الأمر يتطلب عملا تعاونيا مكثفا بين جميع الأطراف المعنية ــ وليس مجرد محادثات تعاونية، إنما عمل تعاوني يتمثل في تنفيذ بعض القرارات التي سبق اتخاذها وبعض القرارات التي يتعين اتخاذها.

لكن رأيي هو أنها مسألة تتعلق بالسعي الجاد لتجاوز مرحلة الأزمة في منطقة اليورو، والتأكيد على وضع خطة متوسطة الأجل لبلدان مثل الولايات المتحدة واليابان، والتأكد من معالجة بعض المشكلات التي تسببت بالفعل في وقوع الأزمة منذ خمس سنوات معالجة كاملة، وليست جزئية. وأعني هنا بالتحديد القطاع المالي.

نشرة الصندوق الإلكترونية: إذا نظرنا حول العالم، بدءا من أوروبا، ما هي أهم التحديات في رأيك؟

السيدة *لاغارد*: إننا نواجه تحديات في كل مكان، وليس فقط في أوروبا. لكن من الواضح أن أوروبا هي مركز الأزمة، حيث تمثل الإجراءات المنسقة والعاجلة ضرورة أكثر إلحاحا.

نحن في حاجة إلى اتخاذ إجراءات على جميع المستويات، أولاً على المستوى الوطني. وكثير من الدول الأعضاء ماضية بالفعل في اتخاذ تدابير للإصلاح الاقتصادي، وتحسين القدرة التنافسية، وفتح بعض الحدود والمجالات التي كانت تمنع خلق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل.

وعلى المستوى الإقليمي، يتعين على المؤسسات والدول الأعضاء أن تتكاتف وتعتمد إجراءات قصيرة الأجل وتضع رؤية للمستقبل. فالإجراءات قصيرة الأجل تدور حول تنفيذ الإطار الذي وضعه البنك المركزي الأوروبي، والرؤية تتعلق بالثقة في منطقة حقيقية للعُملة يكملها اتحاد مصرفي واتحاد مالي.

ولا أعني هنا ضرورة تحقيق ذلك الآن، إنما ينبغي أن يكون هناك نوع من تثبيت التوقعات حول ما سيكون عليه الوضع في أوروبا في غضون أعوام قليلة من الآن.

نشرة الصندوق الإلكترونية: إذا نظرنا إلى الولايات المتحدة، ما هي أبرز التحديات هناك؟

السيدة *لاغارد*: الولايات المتحدة تواجه تحديات قصيرة الأجل وأخرى متوسطة الأجل، والواقع أنه لا توجد إجراءات ملائمة في الوقت الحاضر لمواجهة أي منها.

فعلى المدى القصير، هناك قضية "المنحدر المالي"، وهي مزيج من التخفيضات الضريبية التي سيوقف العمل بها في مطلع عام ٢٠١٣ والإنفاق العام الذي سيتم سحبه في عام ٢٠١٣ أيضا، ما لم يحدث تطور جديد. وسيتم ذلك تلقائيا، ويسبب انكماشا كبيرا في العجز، نعم، ولكنه سيحدث انكماشا في النمو أيضا، الأمر الذي يمكن أن يهدد الاقتصاد العالمي. هذا ما يخص المدى القصير.

أما في المدى الأبعد، فيتعين أيضا تثبيت التوقعات بشأن سياسة المالية العامة في الولايات المتحدة لمعالجة مشكلة العجز وكذلك المديونية.

نشرة الصندوق الإلكترونية: ماذا عن الأسواق الصاعدة في آسيا وغيرها؟

السيدة *لاغارد*: الواقع أن اقتصادات الأسواق الصاعدة هي التي كانت تدفع النمو العالمي، وكان تتقدم بخطوات مطردة، ولم يكن تأثرها كبيرا بالأزمة العالمية التي يقع تأثيرها على الاقتصادات المتقدمة في الأساس.

ونحن نرى الآن أن الأزمة العالمية بدأت تؤثر على اقتصادات الأسواق الصاعدة من خلال النمو البطيء، وإن كان النمو لا يزال مرتفعا بالتأكيد إذا نظرت إلى الصين أو بلدان مثل البرازيل أو الهند، ولكنه أبطأ وأكثر انخفاضا في كل الأحوال.

نشرة الصندوق الإلكترونية: إذا نظرنا إلى البلدان منخفضة الدخل في إفريقيا جنوب الصحراء كمجموعة، سنجد أنها تحقق نموا يميل إلى القوة، ولكنها تواجه ارتفاعات في أسعار السلع الأولية أيضا. فما هي في رأيك أبرز التحديات بالنسبة لهذه البلدان؟

السيدة *لاغارد*: البلدان منخفضة الدخل، إفريقيا جنوب الصحراء، كانت مصدرا لأفضل الأخبار التي وردتنا في الاثني عشر شهرا الأخيرة. تلاحظ ذلك في عدة جوانب، إذا نظرت إلى معدلات النمو في بعض البلدان وإلى عزم هذه البلدان على معالجة بعض القضايا، كالدعم مثلاً.

ولكن الواضح أن بعض أنحاء المنطقة معرض لخطر ارتفاع أسعار السلع الأولية، وبعضها الآخر معرض لانخفاض هذه الأسعار. وينطبق الارتفاع بوجه خاص على الغذاء والطاقة، والانخفاض بالنسبة لبعض البلدان المنتجة للمواد الخام على وجه الخصوص ــ حيث تتعرض لبعض الانخفاضات التي يمكن أن تهدد الوضع الراهن وتعرض موازين مدفوعاتها للخطر.

نشرة الصندوق الإلكترونية: ***ذكرتِ الحاجة إلى التعاون العالمي وإلى أن يقوم صناع السياسات بتنفيذ الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها. وقد سبق للجنة الصندوق المعنية بتسيير السياسات الاقتصادية، أي "اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية"، أن قامت بدور رئيسي في هذا الصدد. فما الذي تتوقعين أن يُطرح للنقاش في طوكيو؟***

السيدة لاغارد: اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية هي في المقام الأول منبر جيد جدا يتيح بالفعل لممثلي كل البلدان الأعضاء أن يتناقشوا ويقارنوا آراءهم، ويتبادلوا الأفكار، ويحصلوا على مشورة وتوصيات بشأن سياساتهم الاقتصادية، ويعملوا ويتدارسوا العمل الذي نؤديه لأجلهم بصفة مستمرة.

ولأن التنسيق على المحك، فنحن نرى أن التقاء هذه الأطراف معا وتركيزهم على أمر واحد، هو الخروج من الأزمة وتحقيق نمو أكثر شمولا واستمرارية، هو الغرض الرئيسي من الاجتماع السنوي القادم واجتماع اللجنة الدولية في سياقه.

نشرة الصندوق الإلكترونية: ***من البنود التي ستتم مناقشتها في طوكيو أيضا الجهود المبذولة لإصلاح هيكل الحوكمة في الصندوق. فما هي حالة تنفيذ مجموعة الإصلاحات المتفق عليها في عام ٢٠١٠؟***

السيدة لاغارد: لقد بذلنا جهدا شاقا بالفعل خلال الاثني عشر شهرا الماضية نحو تنفيذ هذا الإصلاح وضمان فعاليته. وقد حققنا تقدما كبيرا في هذا الخصوص.

كانت الخطوة الأولى هي النسبة البالغة ٧٠% من الحصص والتي كان يتعين الوصول إليها حتى يصبح إصلاح نظام الحصص قابلا للتنفيذ. وقد تحقق هذا وتجاوزنا النسبة المطلوبة.

أما المجموعة الثانية من الخطوات في رأيي فهي إصلاح نظام الحوكمة. وأول خطوة في هذه المجموعة هي عدد الأعضاء الداعمين لإصلاح نظام الحوكمة والقائمين بتنفيذه. فعلينا أن نصل بهذا العدد إلى ١١٣ بلدا عضوا، ونحن قريبون منه إلى حد كبير، ويحدوني الأمل أن نصل إليه في طوكيو.

والخطوة الثانية في إصلاح نظام الحوكمة هي نسبة الأصوات. ونحن نبذل جهدا شاقا بالفعل حتى نصل إلى هذه النسبة، وآمل أن نقترب منها قدر الإمكان مع نهاية اجتماعات طوكيو.

نشرة الصندوق الإلكترونية: ***ستعقد الاجتماعات السنوية هذا العام في اليابان. لماذا آسيا، وكيف ترين دور هذه المنطقة في المرحلة القادمة؟***

السيدة لاغارد: تعتبر آسيا جزءا رائعا من العالم لعدة أسباب. أولاً، لأنها تساهم بنسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ثانيا، لأنها حققت نموا مطردا إلى حد كبير في معظم أنحائها طوال السنوات القليلة الماضية، وحتى العام الماضي.

إنها جزء من العالم ليس لنا فيه أي برامج جارية، ولكن لنا فيه تاريخا من العلاقات الوثيقة. بصراحة، لا تزال آسيا شريكا رائعا للصندوق.

وبالطبع تجدر الإشارة بوجه خاص إلى اليابان التي تواصل دعمها الكبير لعمل الصندوق على صعيدين: المساعدة الفنية، حيث تمثل اليابان مساهما كبيرا، ربما أكبر مساهم على الإطلاق في تمويل المساعدة الفنية في أنحاء أخرى من العالم؛ وعلى الصعيد المالي ــ حيث إن طوكيو لا تزال أول من يرفع سماعة الهاتف ويقول نريد المساهمة، نحن موجودون، سواء كان ذلك يتعلق بزيادة حصص العضوية، أو الاتفاقات الجديدة للاقتراض، أو القروض الثنائية عندما قررنا مؤخرا بناء "جدار وقائي" من الاحتياطيات لدى الصندوق، كانت اليابان هي الأسبق في كل الحالات.